العرب
السبت 2019/07/27
السنة 42 العدد 11420

حالة طوارئ اقتصادية حتى إشعار آخر

المركزي الليبي يكافح للإفلات من تقاطع نيران الصراع

البنك يؤكد حمايته للمصارف رغم عقبات تسليم الأموال

تؤكد المؤشرات تضاؤل هامش تحرك مصرف ليبيا المركزي لتفادي تداعيات الصراع المسلح بين حكومتي الشرق والغرب، للحفاظ على دوره كحائط الصدّ الأول لحماية مصارف البلاد رغم عقبات تسليم الأموال في مناطق الأطراف المتنازعة، في وقت يزداد فيه وضع الاقتصاد قتامة مع انسداد الأفق السياسي.

أيدن لويس

لندن – أكد مصرف ليبيا المركزي في طرابلس أن الهجوم الذي يشنه الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر على العاصمة أدخل إصلاحات اقتصادية وليدة في دائرة الشك وجدد مشكلات السيولة.

وأكد محافظ المصرف الصديق عمر الكبير في مقابلة أجراها مع وكالة رويترز في لندن أنه لا اتصال له حاليا برئيس فرع مواز للبنك المركزي في شرق البلاد، وأن هذا المأزق نتج عن الانقسام السياسي في ليبيا.

ومنذ العام 2014، انقسمت ليبيا بين حكومتين متنافستين وتحالفين عسكريين في طرابلس وفي الشرق، وهو ما أثر على مؤسسات رئيسية مثل البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.

ورغم ذلك، ما زالت إيرادات النفط، المصدر الرئيسي لدخل ليبيا، يديرها البنك المركزي في طرابلس، حيث مقر الحكومة المعترف بها دوليا.

ومع تذبذب إنتاج النفط على مدى السنوات الخمس الأخيرة، بزغت سوق سوداء كبيرة للنقد الأجنبي، وعانت البنوك من نقص في السيولة، وهبطت مستويات المعيشة لليبيين بشكل حاد.

ويتجه معظم الإنفاق لتغطية الرواتب الحكومية المتضخمة والدعم، لكن الكبير قال إنه تقرر تخصيص 5 مليارات دينار (3.58 مليار دولار) في وقت سابق من هذا العام للإنفاق على مشروعات تنمية متجمدة منذ العام 2010، من بينها مدارس وجامعات وطرق.

لكن خطط الإنفاق هذه تعطلت حين شن الجيش الوطني الليبي هجوما على العاصمة في مطلع أبريل الماضي لملاحقة الإرهابيين هناك، في الوقت الذي كانت الأمم المتحدة تستعد فيه لإجراء حوار وطني في إطار جهود لتوحيد البلاد.

وقال الكبير "كان هناك بصيص من الأمل في شهر أبريل. لقد تفاجأنا بصراحة ولم نكن متوقعين الهجوم العسكري الذي قام به خليفة حفتر على طرابلس".

وتقدمت قوات حفتر بسرعة من الجنوب، لكنها لم تتمكن من التقدم في ما وراء ضواحي طرابلس.

وعرقل القتال تسليمات الأموال لبعض البنوك خارج العاصمة، حسبما قال الكبير، وهو ما أدى إلى أزمة سيولة، كانت قد انفرجت بعد فرض رسوم العام الماضي على معاملات العملات الأجنبية بسعر الصرف الرسمي لكن الطوابير أمام البنوك لم تنحسر.

وتابع الكبير "في العيد السابق، لم نتمكن من إيصال سيولة في ما بعد 60 كيلومترا من طرابلس"، مشيرا إلى عيد الفطر الذي جاء في يونيو الماضي.

وقال "أرسلنا سيولة بالهليكوبتر، وبالطبع كنا خائفين من إسقاط الطائرة".

وقال الكبير إن شحنة أخيرة كانت تبلغ 11 مليون دينار (7.85 مليون دولار) متجهة إلى مدينة جادو في الغرب استولى عليها الجيش الوطني الليبي، الذي احتجز 5 ملايين دينار (3.75 مليون دولار) وسلم الباقي.

الصديق الكبير

لقد تأخرنا كثيرا في مواجهة السوق السوداء للنقد الأجنبي

ولم يتسن حتى الآن الحصول على تعليق من الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر.

وقاد المجتمع الدولي جهودا لتوحيد مؤسسات ليبيا والحيلولة دون تنامي الصراع على الثروة النفطية إلا أنها توقفت.

وكان آخر مرة التي رأى فيها الكبير محافظ المركزي في الشرق علي الحبري العام الماضي خلال اجتماعات لتنسيق مراجعة خارجية للعمليات في البنكين.

وأعيد حديثا طرح عطاء للمراجعة بعدما أخفقت في جذب أي عروض، وقال الكبير إن "المشكلة ليست في تجميع المصرف المركزي مع بعضه.. لكن حل المشكلة السياسية يأتي أولا".

وتراكمت ديون كبيرة على حكومة الشرق من خلال نظام محاسبي موازٍ، جزئيا من خلال سحب ودائع من البنوك التجارية.

وفرض المركزي في طرابلس مزيدا من التدقيق في طلبات الحصول على النقد الأجنبي من أربعة بنوك، من بينها ثلاثة في الشرق، متعللا بمعاملات مشبوهة.

وتكافح عدة بنوك للحفاظ على النسبة المطلوبة من ودائع العملاء لدى البنك المركزي وقدرها 20 بالمئة.

وقال الكبير إنه إذا حدث خرق من جانب البنوك لهذه النسبة، فيمكن المركزي أن يتخذ إجراءات من بينها "تقديم خط ائتماني أو قرض أو تشكيل لجنة إدارة مؤقتة، أو خيارات أخرى".

وتابع "لا ينوي مصرف ليبيا المركزي أن يترك البنوك الليبية تواجه الإفلاس في ظل الوضع الحالي، هناك حاجة ملحة وطنية وعامة للحيلولة دون ذلك".

وأكد الكبير أن هناك مزيدا من الخطوات لمواجهة السوق السوداء للنقد الأجنبي لكنها تأخرت أيضا.

وأشار إلى أن حكومة طرابلس، التي تكافح لبسط نفوذها منذ تشكيلها في 2016، أخفقت في العمل على إصلاح دعم الوقود، كما تم الاتفاق عليه حين فُرضت رسوم النقد الأجنبي في سبتمبر الماضي.

وتابع "لكننا ما زلنا نعمل على ذلك. لدينا خطط جاهزة، لدينا سيناريوهات مختلفة، أجرينا اختبارات التحمل، لكن لا نعلم، متى الوقت المناسب لاتخاذ الإجراء".

زخم جديد للشراكة المغربية الأوروبية في الصيد البحري

دخلت الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي للصيد البحري مرحلة جديدة بالبدء بتطبيق بروتوكول التعاون الجديد على أرض الواقع، في خطوة ينتظر المغرب أن تحقق له أقصى استفادة من الاستثمار في ثرواته البحرية الكبيرة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – أعطى استئناف السفن الأوروبية لعمليات الصيد في المياه الإقليمية المغربية في إطار بروتوكول الصّيد البحري الموقّع بين الاتحاد الأوروبي والمغرب زخما جديدا للشراكات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.

وبدأ الأسطول الأوروبي البالغ 138 سفينة صيد في الإبحار في سواحل البلاد بما فيها المياه الإقليمية للصحراء المغربية، وفق ما تنص عليه الاتفاقية.

ويقول المهنيون المغاربة إن تجديد الاتفاقية سيعمل على تطوير قطاع الصيد في البلاد كما أنه يفتح آفاق الاستثمار الأجنبي خاصة وأنّ وفرة الأسماك الموجودة في سواحل الصيد المحلية تجذب الأوروبيين.

وأكد وزير الفلاحة والصيد البحري عزيز أخنوش أن اعتماد اتفاقية الصيد الجديدة سيعزز موقع المغرب في شراكة لطالما اعتبرها مستدامة وموثوقة ومبنية على أساس متين من التعاون بين شريكين تاريخيين.

ويتفق بوعزة الخراطي رئيس الجامعة المغربية لحماية المستهلك مع هذا الرأي. وقال إن "للاتفاقية أهمية كبيرة بالنسبة للمغرب على المستوى الاقتصادي والسياسي ودعما دبلوماسيا، كما أنها تعزز مبدأ رابح رابح مع الشركاء الاقتصاديين".

ويتوقع أن تجني الرباط طيلة فترة تطبيق الاتفاقية الممتدة لأربع سنوات عوائد تتجاوز 2.1 مليار درهم (200 مليون يورو).

وستحصل الدولة على عوائد تبلغ نحو 48.1 مليون يورو في العام الأول، منها 14 مليون يورو مخصصة لمواصلة تفعيل مخطط "أليوتيس"، بهدف تعزيز قطاع الصيد البحري، مع ضمان تدبير مستدام ومسؤول للموارد البحرية.

ووفق الاتفاقية، سيرتفع العائد في العام الثاني ليصل إلى 50.4 مليون يورو على أن يبلغ نحو 55.1 مليون يورو في العامين الثالث والرابع.

وتعتبر إسبانيا من أكثر الدول الأوروبية المستفيدة من تجديد الاتفاقية بالنظر إلى القرب الجغرافي من المغرب.

وتوجد 92 سفينة إسبانية ضمن الأسطول الأوروبي معظمها من منطقة قادس، ما وضع حدا لأزمة اقتصادية دامت لسنة بالنّسبة للمئات من الصّيادين الإسبان والأوروبيين، الذين يشتغلون بشكل رئيسي في القطاع.

وأبدى لويس بلاناس، وزير الفلاحة والصيد البحري الإسباني، ارتياح مريد بشأن بنود الاتفاقية الموقعة في يناير الماضي والتي تتضمن تحسينات لتشغيل السفن، ومرونة أكبر للوفاء بالتزامات الهبوط في الموانئ المغربية.

وأشار في تصريحات سابقة إلى أن بلاده ما زالت تنتظر إشارات إيجابية من الجانب المغربي لرفع عدد المستفيدين من هذه الاتفاقية.

وتؤكد مريد أن حوالي 45 سفينة أندلسية تعمل في المياه المشمولة بهذا الاتفاق، لذا فإن التصديق عليه يعني تمكين العديد من الأسر التي تعتمد على الصيد بشكل مباشر أو غير مباشر من دخل قار.

وأشاد رئيس جمعية اتحاد مصايد الأسماك الإسبانية خافيير غارات بموافقة الرباط على بروتوكول الصّيد الذي مَكَّنَ السفن الإسبانية من العودة مجددا إلى المياه المغربية بما فيها الأقاليم الجنوبية.

وينص الاتفاق على تبادل المنافع بالنسبة إلى السكان المحليين بالمناطق المعنية، مع ضرورة إضافة مقتضيات تهدف إلى الحفاظ على استدامة الموارد وحماية البيئة البحرية المغربية.

وستكون السّفن الأوروبية ومنها الإسبانية ملزمة بطلب التراخيص اللازمة للصيد في المياه المغربية، وتحديد توقيت الصّيد وأنواع المصايد المستهدفة، مع ملف إداري يتضمّنُ وثائق تبيّن هوية كلّ مستفيد.

وكانت أول لجنة مشتركة حول بروتوكول الصيد البحري الجديد قد ناقشت الأساليب العملية والجوانب التقنية الواجب التقيد بها من أجل منح أول الرخص لممارسة نشاط الصيد البحري في إطار التدبير المستدام لمصائد الأسماك.

عزيز أخنوش

تجديد الاتفاقية سيعزز شراكة لطالما اعتبرها المغرب مستدامة

وأشار بلاناس إلى أن مالكي السفن الإسبان قد قاموا بإعداد الملفات المتعلقة بطلب الحصول على رخص الصيد من أجل الشروع في نشاطهم الأسبوع المقبل.

وتعتبر المصايد المغربية ذات أهمية لقطاع الصيد الإسباني خاصة بالنسبة لأساطيل الأندلس وجزر الكناري وغاليسيا في المحيط الأطلسي.

واستثنت الاتفاقية مياه البحر المتوسط من نشاط الأسطول الأوروبي بهدف الحفاظ على موارده نتيجة ارتفاع مستوى الصيد الجائر في السنوات الأخيرة والاكتفاء بمنطقة الصيد الممتدة من كاب سبارتيل في الشمال إلى الرأس الأبيض، جنوب مدينة الداخلة.

ورغم قناعة الرباط بجدوى تجديد الاتفاق مع بروكسل، فإن شقا من العاملين في القطاع يخشون من أن يتسبب في استنزاف الثروة السمكية خصوصا وأن 80 بالمئة من أسماك المنطقة تعرضت للانقراض.

ويطالب هؤلاء بمراقبة دقيقة للأسطول الأوروبي كي يتم استغلال الثروة السمكية بشكل عقلاني وضمن الحدود المعمول بها.

ويرتبط المغرب مع الاتحاد الأوروبي باتفاق للتبادل الحر دخل حيز التطبيق في عام 2000، إضافة إلى اتفاق خاص بالتبادل الحر للمنتجات الزراعية ساري المفعول منذ عام 2012، وهو يتمتع بأعلى درجة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

تحقيق أقصى استفادة من الثروة السمكية

مسقط تقترض 3 مليارات دولار بعد تحسن ثقة الأسواق

مسقط – جمعت سلطنة عمان ثلاثة مليارات دولار في أول ولوج لها إلى أسواق الدين العالمية هذا العام بعد أن تلقت طلبا قويا من المستثمرين العالميين الساعين إلى عوائد مرتفعة في ظل بيئة تتسم بانخفاض العوائد.

وقدم المستثمرون طلبات اكتتاب بنحو 14 مليار دولار في السندات التي عُرضت بعائد نهائي عند 4.95 بالمئة لشريحة بأجل أزيد من خمس سنوات، تُستحق في فبراير 2025، وستة بالمئة لشريحة العشر سنوات.

ووفقا لوثيقة صادرة عن أحد البنوك التي تقود العملية، يقل ذلك عن السعر الاسترشادي الأولي البالغ نحو 5.375 و6.375 بالمئة الذي أُعلن أمس الخميس.

وأظهرت وثيقة منفصلة أن سلطنة عمان أصدرت سندات لأجل خمس سنوات ونصف السنة بقيمة 750 مليون دولار وسندات بقيمة 2.25 مليار دولار لأجل عشر سنوات.

وكانت مصادر قالت في وقت سابق إن من المرجح أن يبلغ حجم السندات ملياري دولار، وأن تستخدم حصيلة بيعها في تغطية جزء من عجز ميزانية البلاد الذي يقدر بنحو 7.3 مليار دولار هذا العام.

وتضررت المالية العامة لسلطنة عمان جراء هبوط أسعار النفط في السنوات الأربع الماضية، وتكافح الحكومة لكبح عجز مالي آخذ في الاتساع عبر تنويع الاقتصاد، الذي لا يزال يسير ببطء شديد.

ويُنظر إلى بيع السندات على أنه اختبار لقدرة عمان على طرق أسواق الدين الخارجية، بعدما خفضت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الرئيسية تصنيف السلطنة إلى عالي المخاطر، ويأتي وسط أوضاع مواتية في الأسواق الناشئة.

ونسبت وكالة رويترز لمدير ديون شركات الأسواق الناشئة في يونيون إنفستمنت الألمانية سيرجي ديرجاشيف قوله "بيئة العائد المنخفض هي سمة داعمة".

وأضاف "لدينا عدد متزايد من الأوراق المالية ذات العائد السالب والائتمانات ذات مستويات العائد المغري مثل عمان ينبغي أن تتلقى دفعة".

وكان السعر الاسترشادي الأولي يضع الإصدار الجديد عند علاوة بنحو 30 نقطة أساس فوق منحنى الدين القائم لسلطنة عمان، حسبما ذكر ديرجاشيف.

وجرى تفويض سيتي وجيه.بي مورغان وستاندرد تشارترد لتنسيق الصفقة. وتتولى البنوك الثلاثة أيضا إدارة الدفاتر مع بنك أبوظبي الأول وميتسوبيشي يو.إف.جي وناتكسيس وسوسيتيه جنرال.